تحت قبة العراق الموحد

مجلس النواب.. عام من السير في درب الديمقراطية

اعداد: نصير العوام

اصدر مجلس النواب خلال عام ٢٠٠٧ عدداً من القوانين والقرارات كما ضيف العديد من الوزراء وناقش معهم الواقع الامني والخدمي في عموم البلاد. وواصلت اللجان المنبثقة عن المجلس اعمالها في هذا العام على الوتيرة المعهودة فضلا عن النشاطات الخارجية للمجلس ومشاركاته في اكثر من محفل اقليمي وعالمي.

عام ٢٠٠٧ لم يكن بالعام العادي بالنسبة للمجلس فقد ظهرت مشكلات عدة بسبب التجاذبات السياسية والظروف العامة التي تعانيها البلاد فقد حدثت العديد من الانسحابات لبرلمانيين من كتلهم كنوع من تغيير المسار او تصحيحه او الاحتجاج فضلا عن انسحاب مكونات من كتل معينة وتشكيل كتل صغيرة واستشهاد واستبدال الكثير من النواب ورفع الحصانة عن رئيس كتلة المصالحة والتحرير مشعان الجبوري.

خلافات وانسحابات

برزت في عام ٢٠٠٧ العديد من الخلافات السياسية الا ان البرلمان عانى نوعية خاصة من هذه الخلافات انعكست بشكل سلبي على عمله ويمكن تشخيص هذا الخلل على انه خلافات داخلية تتعلق بالتنظيم وايضا بالسلوك الشخصي لبرلمانيين انغمسوا في خلافات جانبية منها ماحدث مع رئيس المجلس وانعكس ذلك على العلاقة مع الحكومة ما ادى الى انسحاب تكتلات برلمانية ولفترة مؤقتة من اهمها كتلة التوافق والجبهة العراقية للحوار الوطني وكتلة المصالحة والتحرير التي انضمت الى الكتلة العربية المستقلة وهي كتلة جديدة تشكلت في الفصل التشريعي الثاني للبرلمان.

وكان العديد من الكتل برلمانية قد طالبت بتغيير رئيس البرلمان الدكتور محمود المشهداني على اثر مشادة كلامية بين حرس المشهداني والنائب عمر فرياد عن الائتلاف العراقي الموحد الامر الذي خلق مشكلة برلمانية ودفع اطرافاً عدة الى الدخول في تجاذبات طويلة. كما ان رئيس المجلس تغيب عن الجلسات مدة طويلة الى ان انتهت المشكلة بالتراضي.

مجلس النواب وخلال هذا العام صوت على عشرات القوانين كما صوت على العشرات من القرارات وشكل العديد من اللجان تزامنا مع التطورات الامنية والخدمية في البلاد وقد ضيف المجلس رئيس الوزراء نوري المالكي عدة مرات وناقش معه الواقع الامني والخدمي. كما ضيف وزيري الداخلية والدفاع حيث جرى بحث مجريات الحالة الامنية وتطوراتها وقانون الطوارئ وذلك في جلسات مغلقة وعلنية.

تغييرات سياسية

شهد عام ٢٠٠٧ متغيرات كثيرة بعضها شكل انعطافة سياسية وكاد الوضع يقترب من حالة الازمة المعقدة فقد قرر حزب الفضيلة الاسلامي الانسحاب من كتلة الائتلاف العراقي الموحد وشكل كتلة برلمانية صغير تضم ١٥ نائبا تحت مسمى كتلة الفضيلة البرلمانية. كما انسحب التيار الصدري من الائتلاف الموحد وشكل كتلة برلمانية تحت مسمى الكتلة الصدرية في مجلس النواب تضم٣٠ نائبا. كما انسحب اعضاء من جبهة التوافق وجبهة الحوار الوطني وانضموا على شكل كتلة شكلت في منتصف العام تحت مسمى الكتلة العربية المستقلة وتضم اكثر من ١٥ نائبا. كما انسحب النائب حاجم الحسني ووائل عبد اللطيف والنائبة صفية السهيل من القائمة العراقية الوطنية ليعملوا في البرلمان بصفة نواب مستقلين. جبهة التوافق من جهتها استبدلت النائب عبد الناصر الجنابي بالنائب احمد راضي نجم كرة القدم في العراق كما استبدلت القائمة العراقية الوطنية النائبة عايدة عسيرا بعد وفاتها اثر مرض عضال في لندن. كما استبدل الائتلاف العراقي الموحد النائبة رائدة فريدي بادي بعد قبول استقالتها من قبل البرلمان كما استبدلت الكتلة الصدرية النائب سلام المالكي بنائب اخر بعد ان قدم استقالته هو الاخر.

لجان وقوانين

المجلس ولغرض تادية عمله وفق القانون شكل لجنة لاعداد النظام الداخلي من اثنى عشر نائبا من مختلف الكتل البرلمانية. وفي جلستين للمجلس تم التصويت على النظام الداخلي. بعد ذلك باشر المجلس بتشكيل (٢٤) لجنة برلمانية تهتم بمختلف القضايا ذات العلاقة بحياة المواطن ومعيشته اليومية. وفي الجلسات المتتالية تم منح الثقة لوزراء حكومة المالكي وفي الجلسة العاشرة قام اعضاء المجلس بمنح الثقة لوزراء (الداخلية والدفاع والامن الوطني). كما صوت المجلس على العديد من القرارارت والقوانين منها قانون استبدال الاعضاء وقانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وقانون النزلاء والمودعين رقم (١٠٤) لسنة ١٩٨١ و كما صوت المجلس على أن تستمر الادارة التنفيذية لمجلس المفوضية المستقلة للانتخابات بتصريف الاعمال اليومية الى حين صدور تشريع بتشكيل مفوضية عليا جديدة بموجب الدستور على ان لا تزيد على الشهرين اعتباراً من انتهاء مدة التمديد. وفي نهاية اب الماضي صوت المجلس على اعضاء مجلس المفوضين التسعة الجدد. كما صوت المجلس في جلساته على قانون استيراد وبيع المشتقات النفطية وعلى قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية وعلى قانون انضمام العراق الى اتفاقية أوتاوا ١٩٩٧ (اتفاقية حظر الالغام). وعلى قانون تعديل الادعاء العام رقم (١٥٩). وعلى قانون الاستثمار وعلى قانون الاجراءات التنفيذية لتكوين الاقاليم والمحافظات الذي لم يتم العمل به حتى الان وفقا للاتفاقات السياسية التي اوصت بالعمل به بعد ١٨ شهراً من تاريخ المصادقة عليه.

المادتان: ١٤٠ و ١٤٢

المجلس وفي احدى جلساته شكل لجنة متابعة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور الخاصة بمحافظة كركوك تتألف من ١٥ نائبا من مختلف الكتل البرلمانية". كما شكل لجنة لمراجعة الدستور حسب المادة ١٤٢ من الدستور العراقي. الفصل التشريعي الاول لمجلس النواب انتهى باقرار العديد من مشاريع القوانين وتشكيل العديد من اللجان. في حين ساهم النواب في الفصل التشريعي الثاني في التصويت على العديد من القوانين واقرار العديد منها حيث صوت المجلس على شمول جميع المتقاعدين بقانون التقاعد الجديد بأثر رجعي.وصوت المجلس على قانون الانضمام لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة و التصويت على مشروع تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ وعلى قانون تصديق اتفاقية منظمة الصحة العالمية الاطارية في شأن التبغ.

موافقات

مجلس النواب وخلال هذا العام ايضا وافق على تعيين الدكتور طارق نجم عبد الله مدير المكتب رئيس الوزراء بدرجة خاصة، وعلى تعيين كاظم بدن مستشاراً في مجلس شورى الدولة. وعلى تعيين الدكتور موسى جعفر العطيه بمنصب رئيس الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة بدرجة وكيل وزارة.وعلى تعيين انعام ياسين محمد بمنصب مستشار في وزارة التربية. وعلى تثبيت المهندس نعيم عبعوب مساعد الكعبي بمنصب وكيل امانة بغداد للشؤون البلدية. كما صوت المجلس على مقترح الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل (٤٩) لسنة ٢٠٠٢،وعلى قرار ضم وزارة العلوم والتكنلوجيا ضمن الوزارات التي تتابعها لجنة التربية والتعليم. كما قرر المجلس اصدار قرار يتضمن شقين:- لاول: تعضيد قرار الجمعية الوطنية السابقة القاضي بالانتقال الى مبنى المجلس الوطني القديم المشغول حاليا من قبل وزارة الدفاع. والثاني: تكليف لجنة الامن والدفاع بمتابعة الموضوع مع الجهات المعنية. وفي الجلسة السادسة والعشرين لمجلس النواب العراقي صوت النواب وبغالبية اعضائه بأغلبية على تعيين نصير عليف حبيب خليل العاني لمنصب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية بدرجة وزير.

الف متر

كما تم التصويت بأغلبية اعضاء مجلس النواب على عدم جواز دخول القوات متعددة الجنسيات بواقع الف متر عن مرقد الامامين عليهما السلام بشرط ضمان ان تبقى المنطقة المحيطة داخل الالف متر بحماية الجهات الحكومية. ورفض المجلس في افضل جلساته على حد قول النواب سياسة بناء الجدران.وصوت على ايقاف المداهمات العشوائية لكل محافظات العراق الا بصيغة قانونية واحترام حقوق الانسان.

تمديد

الى ذلك مدد المجلس عمل لجنة تعديل الدستور مدة شهر لانجاز التعديلات الدستورية، وعلى قرار وجوب الرجوع الى مجلس النواب عند التمديد لبقاء القوات متعددة الجنسيات من عدمه. المجلس وبعد حدوث الكثير من التغيبات لأعضائه التي سببت في عدم عقد العديد من الجلسات عاود بعد اصدار هيئة رئاسة مجلس النواب قرارات بقطع رواتب المتغيبين وعاود عملية التصويت على القرارات فصوت على مشروع قانون التعديل الثالث لقانون صيانة شبكات الري والبزل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥، وعلى مشروع قانون انضمام العراق الى البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل، وعلى مشروع قانون ضريبة اعادة اعمار العراق. كما صوت اعضاء مجلس النواب على مقترح قانون الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٩١) لسنة ١٩٧٧، وعلى مقترح الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٥٥) لسنة ١٩٩٣، وعلى قانون التعديل الخامس لقانون التنفيذ رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٠، وقانون التعديل الاول لقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي، وقانون تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ بخصوص المادة (٤٩)، وقانون تعديل اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٩، وعلى مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية السكك الحديد الدولية في المشرق العربي والملحقين المرفقين به.

اخراج منظمة مجاهدي خلق

عن تواجد منظمة مجاهدي خلق الايرانية في العراق صوت اعضاء مجلس النواب وباغلبية مطلقة على قرار يتضمن ثلاث فقرات:

اولا: على الحكومة اتخاذ الاجراءات الكفيلة لاخراجهم من العراق.

ثانيا: على الحكومة العراقية أن تتعامل معهم وفق مقتضى السياق القانوني الخاص بأمثالهم ولا تطلق لهم العنان لممارسة الانشطة التي تضر بمصلحة البلد.

ثالثاً: تشكيل لجنة مشتركة من لجنة الأمن والدفاع ولجنة العلاقات الخارجية واللجنة القانونية لمتابعة هذا القرار من الحكومة.

تفجير ارهابي

الانفجار الارهابي الذي حصل داخل البرلمان كان من اهم الاحداث لهذا العام، حيث اختلفت الروايات فقد قيل أن الانفجار كان بواسطة عبوة ناسفة وضعت في كافتريا البرلمان في حين قال البعض الاخر ان انتحاريا كان يرتدي حزاما ناسفا هو من قام بعملية التفجير داخل كافتريا البرلمان الا ان الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية اعلن بعد يومين من الانفجار ان عدداً من اعضاء البرلمان تعرف على الانتحاري الذي فجر نفسه في كافتيريا المجلس واودى بحياة شخصين احدهم عضو مجلس النواب عن الجبهة العراقية للحوار الوطني التي يتزعمها صالح المطلك وجرح العشرات، في الوقت الذي شددت فيه قوات الداخلية اجراءاتها الامنية بعد تسلمها مسؤولية حماية بناية البرلمان رسمياً. حيث تولت القوات العراقية المهام الامنية ووضعت آلية عمل لحماية مبنى البرلمان، وتأتي تلك التغييرات تزامناً مع الاجراءات الادارية والفنية.

قضايا عدة

البرلمان ايضا عقد جلسة تشاورية تداولية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني. وافتتحت الجلسة بابداء بعض الاعضاء اعتراضهم على ما كان قد صرح به رئيس جبهة التوافق العراقية عدنان الدليمي في مؤتمر نصرة الشعب العراقي والذي عقد في تركيا.

كما صوت البرلمان على مقترح قانون استبدال اعضاء مجلس النواب. على مشروع قانون المصادقة على القرض الياباني. وعلى قانون المصادقة على اتفاقية المشروع الطارئ لمحطتي دوكان ودربندخان الكهرومائية.وعلى قانون المصادقة على اتفاقية مشروع اعادة اعمار الطرق الطارئ.كما صوت بأغلبية اعضاء مجلس النواب على مشروع قانون المصادقة على اتفاقية مشروع اعادة اعمار الكهرباء، وعلى مشروع قانون المصادقة على اتفاقية مشروع التربية الطارئ.و على مشروع قانون المصادقة على اتفاقية الطرق الدولية في المشرق العربي.

الفصل التشريعي الثاني

كما اتخذ المجلس العديد من القرارات والتوصيات في الفصل التشريعي الثاني، حيث تم التصويت بأغلبية اعضاء مجلس النواب على نقض النقض على مقترح قانون تعديل امر سلطة الائتلاف المنحلة رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٤، وعلى نقض النقض على مقترح قانون الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٦٩٠) لسنة ١٩٨١، وعلى مقترح قانون الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٢٨٣) لسنة ١٩٨٠، وعلى نقض النقض على مقترح تعديل قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩، وعلى نقض النقض على مشروع انضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم (١٤) لسنة ١٩٩١، كما تم التصويت على مشروع قانون تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠، كذلك تم اصدار قرار بتشكيل لجنة لمتابعة مسألة تخصيص السكن للسادة اعضاء مجلس النواب ومنع تكرار الاعتداءات على شقق الاعضاء. إضافة إلى تضييف المسؤولين عن مزايدة منح تراخيص الهاتف النقال الى جلسة خاصة لهذا الغرض لبحث تفاصيل الموضوع. فضلا عن التصويت بأغلبية اعضاء مجلس النواب على مشروع قانون التصديق على المادتين ٢٤، ٢٥ من دستور منظمة الصحة العالمية. وتم التصويت بأغلبية اعضاء مجلس النواب على انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية حظر وتخزين واستعمال الاسلحة الكيمياوية وتدمير تلك الاسلحة. والتصويت بأغلبية اعضاء مجلس النواب على تمديد عمل لجنة تعديل الدستور الى نهاية الفصل الثاني.. وفي الفصل التشريعي الثاني استدعى مجلس النواب رئيس الوزراء نوري المالكي وناقش معه الوضع الامني والخدمي في البلاد، وصوت المجلس في جلسة استدعاء رئيس الوزراء على مقترح قانون الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ٤٢ لسنة ١٩٨٦، وعلى مشروع قانون الحقوق التقاعدية للمستشارين واصحاب الدراجات الخاصة. و على مشروع قانون تصديق الرسالتين والمذكرتين المتبادلتين ومحضر المباحثات المتعلقة بالقرض الياباني. وفي جلسات البرلمان ناقش اعضاء البرلمان قرار الكونغرس الامريكي حول الفيدرالية في العراق. وضيف امين بغداد الدكتور صابر العيساوي وكذلك وزير البلديات والاشغال العامة رياض غريب. كما صوت على مشروع قانون تحديد بدلات ايجار الوحدات السكنية لدوائر الدولة والقطاع العام.

تحديات وعواقب

لاشك ان مجلس النواب اظهر نشاطا متعددا وانجز العديد من المهام ذات الطبيعة الحساسة سواء كان ذلك في قضايا تعديل القوانين واقرار الجديد منها او في الجوانب الرقابية الاخرى التي تعد من صلب عمل البرلمان الا ان العقبات التي لاحت في الافق ووجود قضايا تتعلق بطبيعة العمل البرلماني فرضت نفسها بقوة في عام ٢٠٠٧ خاصة ان هذه التجربة البرلمانية تعد بكل المقاييس تجربة فريدة من نوعها كونها تجربةجاءت نتيجة انتخابات ديمقراطية وارادة شعبية الا ان الملاحظ على الاداء البرلماني هو بروز الصراعات السياسية وخضوع النواب للخلفيات السياسية التي ينتمون اليها كما برزت مشكلة كبيرة وهي عدم اكتمال النصاب القانوني مما اخر العديد من المشاريع والقوانين وخاصة القوانين المهمة التي تتعلق بثروات البلاد المادية والبشرية الامر الذي اوجد انتقادات شعبية واسعة النطاق كما ان الخلل الاداري اثار موجة جديدة من الاتهامات بين الوسط البرلماني وادى ذلك إلى مشكلات عدة.

من جهة اخرى برزت نيات طيبة تدعو الى اجراء اصلاحات في الشأن التنظيمي للعمل البرلماني كما ان تجربة عام ٢٠٠٧ اعطت تجربة غنية للبرلماني العراقي ما يجعل الامل في ان يكون عام ٢٠٠٨ عاما برلمانيا بحق وتجربة ديمقراطية رائدة.

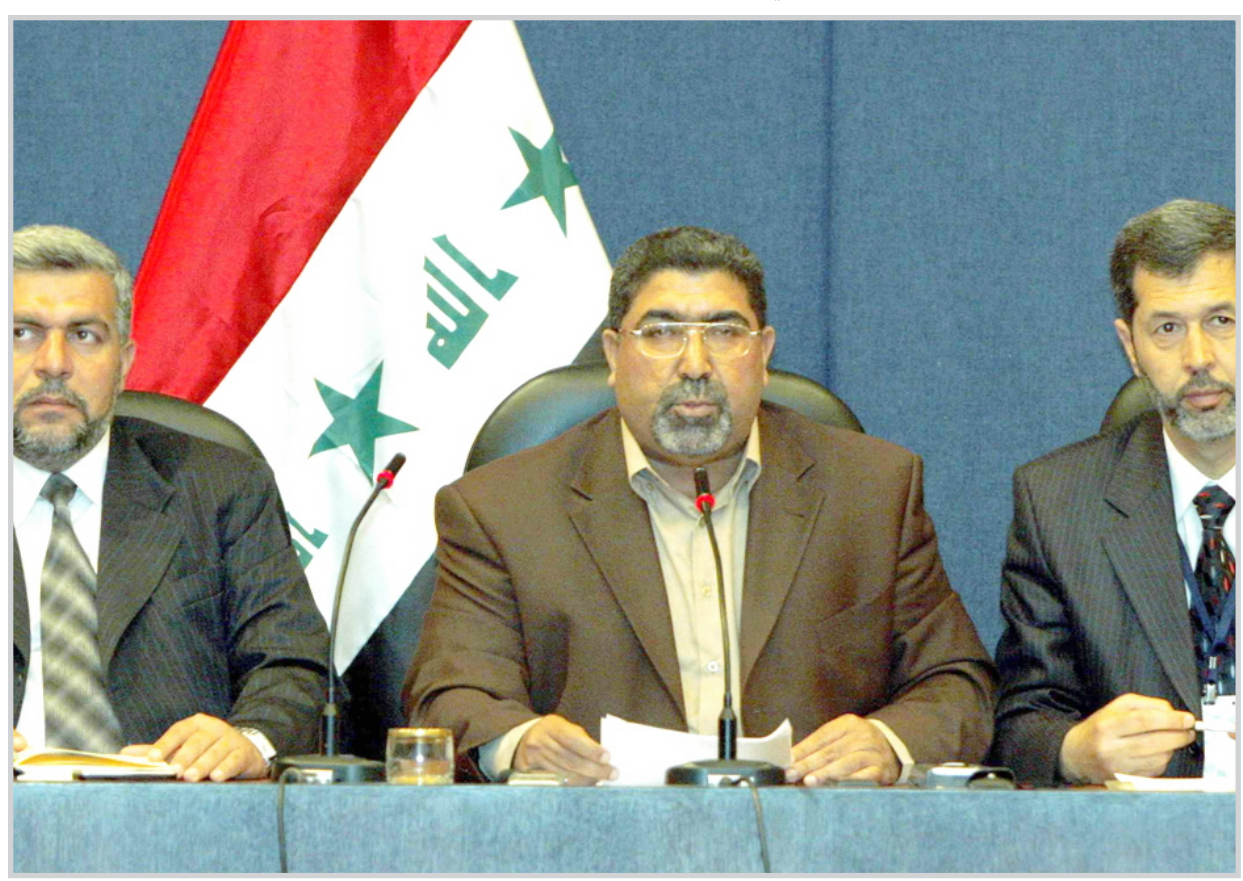

نواب من الكتلة الصدرية

نواب من كتلة التوافق